مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: المشاكل المحاسبية عند معالجة الصفقات المالية والتجارية في ظل التجارة الالكترونية وأثرها في مقومات النظام المحاسبي للشركات العاملة في العراق
اسم الكاتب: م. إيناس عبدالله حسن البياني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3124
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٨٦ (٢٩) ٢٠٠٧
ص ص [١٨١-٢١٢]

المشاكل المحاسبية عند معالجة الصفقات المالية والتجارية في ظل التجارة الالكترونية وأثرها في مقومات النظام المحاسبي للشركات العاملة في العراق

إيناس عبدالله حسن البياتي
مدرس - قسم المحاسبة
كلية الادارة والاقتصاد -جامعة دهوك
Enas_hassn@yahoo.com

المستخلص

استهدفت هذه الدراسة التعريف بالاطار النظري للتجارة الالكترونية في محاولة لإظهار الآثار المحتملة لها في مقومات النظام المحاسبي من خلال تحديد واقع التجارة الالكترونية في العراق، لإلقاء الضوء على أبرز عناصر الضعف لمقومات النظام المحاسبي للشركات التجارية العاملة فيه والمطبقة لاساليب التجارة الالكترونية.

جمعت معلومات هذه الدراسة بوساطة إستبانة، صممت لهذا الغرض ووزعت على عينة من الشركات التجارية العاملة في العراق بلغ عددها ٩٠ شركة، إستجاب منها ٥٨، في حين إمتنع ٣٢ شركة تحت ادعاء الخوف على بياناتها الخاصة.

بينت نتائج الدراسة أن ٧٢% من الشركات العراقية تتعامل باسلوب التجارة الالكترونية مع الشركات الاخرى داخل وخارج القطر، ٦٤% تتعامل مع الموردين، ٦٣% تستخدم الشبكة للعرض والإعلان فقط، و٥١% تمارس عمليات البيع والشراء والدفع في حين ٢٩% فقط يتعامل باسلوب التجارة الالكترونية مع المستهلك.

وبينت نتائج التحليل الإحصائي رفض فرضيات الدراسة، اذ ظهر عدم وجود إرتباط وتأثير لاستخدام التجارة الالكترونية في مقومات النظام المحاسبي نتيجة مجموعة من الأسباب، تتعلق ببقاء الصورة التقليدية لتنفيذ النظام المحاسبي، مؤدياً إلى دمج الدخل الناتج عن التجارة الالكترونية مع الدخل الناتج عن التجارة التقليدية، فضلا عن عدم وجود إهتمام بتطبيق القواعد المحاسبية بما يشجع مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي على وضع قواعد محاسبية جديدة، أو حتى تعديل القواعد الموجودة بما يعالج الجوانب المترتبة على استخدام التجارة الالكترونية كالنفقات المرتبطة بعملية الدفع الالكتروني، والتهرب الضريبي الناتج عن انتقال السلع غير الملموسة، إلى جانب عدم تهيئة بيئة قانونية مناسبة تعد مطلباً سابقاً للتجارة الالكترونية تعالج التعاقد الالكتروني، وحجية التوقيع الرقمي، وامن وسريتها البيانات مع عدم وجود الاختصاص القضائي.وفي نهاية الدراسة تم عرض مجموعة من التوصيات.

تاريخ التسلم ٢٠٠٦/٦/١١ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٦/٩/٢٦

The Accounting Problems In Dealing With Processing The Financial and Trading Transactions Within The Electronic Commerce and The Impact On The Components of The Accounting System of The Working Companies in Iraq

Enas Abdullah Hassn
Lecturer- Accounting Department
Administration & Economics College- University of Duhok

Abstract

This study aimed at the acknowledgement of the theoretical framework of the electronic trade, in an attempt to show its probable effects on the components of the accounting system. Moreover, this will happen through the identification of the real shape of the electronic trade in Iraq to shed the light on the main elements where any weakness are found in the accounting order system of the trade firms working in it. This is applicable for the methods used in the electronic trade.

The data concerning this study were accumulated in a wide prior questionnaire specially planned for this purpose and then were distributed on group of ninety selected trade firms working in Iraq fifty eight of which responded, where as thirty two firms refused to respond , fearing of her own private data to be shown.

The results of the study showed that % 72 of those Iraqi firms were dealing with the electronic trade with some other firms inside the country and abroad, while % 64 of were dealing with the importers, % 63 of were using the web site for advertisement and exhibiting only ,% 51 were practicing sales & purchases and payment. Only % 29 of them were dealing with the electronic trade method with the consumer.

The statistical results of analysis showed the complete refusal of the hypothesis of the study. Since there were no connections or any influence of using the electronic trade to develop the components of accounting order system, as result of many reasons concerning the remaining of the traditional image to implement and execute the accounting order system?

This result in a sort of mixture of the income deduced from the electronic trade with the income deduced from the traditional trade, as well as the indifference of applying the accounting rules. That will encourage the formation of accounting and auditing standard Iraqi board to put a new rule or even mending the existing rules. In away that cures the aspects that arose, when wing the electronic trade. Such as the expenses attributed to the electronic repayment process or taxation resulted from the intangible, commodities transition more over the non-existence of an appropriate. Moreover, legal environment are to be considered apriority to fix and deal with the electronic contracting, the digital signatures, the confidentiality of the data and the absence of the specialty of law. In the conclusion of this study, we showed some recommendations.

المقدمة

لم تكن التجارة الالكترونية وليدة لحظة أو صدفة بل كان هناك العديد من المؤشرات التي تراكمت لتنتج ما يعرف اليوم بالتجارة الالكترونية. بدءاً من فترة ما

بعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من توحيد للعملة بالدولار لتسهيل التجارة بين الدول مرورا بالعام ١٩٨٤ الذي شهد إنشاء منظمة الجات وما نتج عنها من إلغاء للحواجز في التبادل التجاري ثم أخيراً إنشاء منظمة التجارة العالمية في العام ١٩٩٦ الذي رسخ مفهوم تحرير التجارة.

وقد رافق تلك المراحل ظهور العديد من المتطلبات الجديدة وما ترتب عليها من تغييرات جوهرية اسهمت بشكل فعال في وضع الأسس الاولى لعمليات التطوير في ظل الاقتصاد الرقمي الجديد، وانطلاقا من أن المحاسبة بوجهها الآخر تمثل اقتصاداً تطبيقياً كان لا بد من أن تكون في طليعة المفاهيم التي تعرضت للتغيير لتلبية احتياجات المرحلة الجديدة، ويمكن أن يكون هذا التغيير قد امتد ليشمل كل مقومات النظام المحاسبي في خطوة لتحقيق التكامل والارتباط بين تلك المقومات وبعضها البعض من جهة والاساليب التكنولوجية المبتكرة في ممارسة التجارة من جهة أخرى. اذ أن أي تطوير في الانظمة المحاسبية المطبقة لا يمكن أن يكون منعزلا عن حدوث تغيير مناسب في القواعد المحاسبية الصادرة عن الهيئات المهنية ولاسيما في ظل المتطلبات الجديدة للاسواق العالمية ومن أهمها وجود تكامل حقيقي بين الانظمة المحاسبية المطبقة والقواعد المحاسبية الصادرة عن الهيئات المهنية محلية كانت أو دولية مع تحقيق التوافق المحاسبي قدر الامكان بين ماهو محلي ودولي. وكل هذا لا يمكن أن يكتمل أو يؤدي دوره الفعال المطلوب منه دون وجود بيئة قانونية مناسبة تكون فيها المحاسبة أداة ايجابية لخدمة العناصر البيئية الاخرى.

مشكلة البحث

إن التغيير الواضح في أدلة الإثبات المستخدمة مع صفقات التجارة الالكترونية يتطلب ظهور قواعد ومعايير محاسبية تنظم هذه الادلة، فضلاً عن قوانين تزيد من موثوقية الاعتراف بها عند إثبات العمليات التجارية.

أهمية البحث

وتظهر من خلال ما يتوقع أن يضيفه البحث على المستويين النظري والتطبيقي.

على المستوى النظري

١. إن محاولة التعريف بالاطار النظري للتجارة الالكترونية من جميع جوانبها ولاسيمافي ظل انتشار إدراك يقوم على أساس أن التجارة الالكترونية لم تعد خيارا يقبل أو يرفض بل أصبحت ضرورة حتمية تفرض وجودها على الجميع وتوفر فرصة للتعرف عليها بدقة تسمح بتطبيقها بشكل مدروس بعيداً عن العشوائية.
٢. يحاول هذا البحث التركيز على مقومات النظام المحاسبي في العراق بوصفها تشكل تحدً أمام انتشار التجارة الالكترونية ولاسيما في ظل وجود مؤشرات تؤكد الازدياد

المتواصل لحجم التجارة الالكترونية في العالم العربي لتصل من ١١,٥ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٢. من هنا ينتج عن ضعف مقومات النظام المحاسبي حدوث اصطدام مع هذا الانتشار المتزايد، قد يؤدي إلى توقفه أو الحد منه. لذلك ستسهم مقومات النظام المحاسبي في زيادة فاعليته، لتكون أكثر استجابة لمتطلبات هذا الانتشار المتوقع.

على المستوى التطبيقي

١. يتوقع أن يسهم هذا البحث في إظهار وتحديد أهم نواحي الضعف وتحديدها في مقومات النظام المحاسبي للشركات التجارية العاملة في العراق والمطبقة لأساليب التجارة الالكترونية في محاولة لتحديد الخطوات اللازمة لعلاجها.
٢. توفير المؤشرات اللازمة التي تعكس واقع انتشار التجارة الالكترونية في العراق.

أهداف البحث

- التعريف بالإطار النظري للتجارة الالكترونية.
- إظهار الآثار المحتملة للتجارة الالكترونية على مقومات النظام المحاسبي.
- تحديد واقع التجارة الالكترونية في العراق.
- إلقاء الضوء على أبرز عناصر الضعف لمقومات النظام المحاسبي للشركات التجارية العاملة في العراق والمطبقة لأساليب التجارة الالكترونية، مع تقديم بعض الاقتراحات الاولية بوصفها خطوة تمهيدية على طريق تلبية بعض المتطلبات الجديدة.

أولا - الإطار النظري للبحث

ويتضمن قسمين هما:

القسم الاول - التجارة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق

_ مفهوم التجارة الالكترونية

لقد أطلق على التجارة الالكترونية مسميات كثيرة منها تجارة الانترنت، التجارة Online، التجارة الرقمية والتجارة عبر المواقع الالكترونية، غير أن الانتشار السريع لها من جهة، وظهور التوقعات حول إعتماد الاقتصاد العالمي الجديد عليها والمعروف باسم الاقتصاد الرقمي من جهة أخرى في الوقت الذي بدأت فيه العديد من الدول تبحث عن مصادر جديدة تنشط حركة الأموال فيها سواء أكانت محلية أم أجنبية لتحقيق فعلي

لما يعرف بالتكامل الاقتصادي، كل ذلك أدى إلى ظهور تسمية جديدة تتمثل بصناعة التجارة الالكترونية لتعطيها حيزاً اكبر وأهمية مناسبة لدورها الجديد.

ويمكن تعريف التجارة الالكترونية من أربعة أبعاد:(Turban, King, 2003, 3)

البعد الأول: من حيث الاتصال.

هي عبارة عن تسليم البضاعة، الخدمة، المعلومة، أو الدفع عن طريق شبكة حاسوب أو بأي طريقة الكترونية أخرى.

البعد الثاني: من حيث مراحل العمليات

هي عبارة عن إستعمال قاعدة مستمرة من المعلومات باستخدام التقنيات الحديثة لإجراء الأعمال الالكترونية وتدفق العمل.

البعد الثالث: من حيث الخدمات

هي عبارة عن أداة توجه لتحقيق رغبات الشركة والعاملين فيها والمتعاملين معها، لتقليل كلفة الخدمات التي تقدمها الشركة مع التأكيد على نوعيتها وزيادة سرعتها لتحقيق نفوذ أكبر في السوق العالمية.

البعد الرابع: من حيث فرصة الاختيار على الخط

هي عبارة عن توفير القدرة على الشراء أو البيع لجميع المنتجات والمعلومات والخدمات من أي مكان في أي وقت عن طريق الانترنت، مما يسمح بالمشاركة والتعاون بين أفراد المجتمع.

ومن خلال ما تقدم يمكن إعطاء تعريف شامل للتجارة الالكترونية بوصفها صورة من صور الأعمال الالكترونية، تتسم بممارسة جوانب التجارة التقليدية باستخدام قاعدة مستمرة من المعلومات عبر شبكة الانترنت أو وسائل الكترونية أخرى تهيء الفرصة لسوق عالمية الكترونية تمنح القدرة على شراء أو بيع المنتجات أو الخدمات أو المعلومات في أي وقت ومن أي مكان، بما يسهل المشاركة والتعاون بين أفراد المجتمع.

- **اختلافات التجارة الالكترونية عن التجارة التقليدية**

يمكن تحديد أبرز الاختلافات بين كل من التجارة الالكترونية و التجارة التقليدية من خلال عرض الجوانب الآتية:

أ. **مراحل التجارة**

تختلف التجارة الالكترونية عن التقليدية من حيث أسلوب إتمام كل مرحلة بحد ذاتها وكما يأتي: (الزيدي، ٢٠٠٤، ١٥ - ٢٢)

§ مرحلة العرض ففي ظل التجارة الالكترونية تتم هذه المرحلة بأحد الأشكال الآتية:

- أسلوب غير مباشر من خلال الإعلان والدعاية والترويج والتسويق للمؤسسات والأفراد.

- أسلوب مباشر عن طريق تبادل رسائل البيانات الالكترونية المتعلقة بالعروض والمفاوضات وإبرام العقود الكترونيا سواء كانت خدمة أو سلعة.
- أسلوب الإدارة العامة أو دوائر الدولة (الحكومة الالكترونية)
- أسلوب التجارة الالكترومعلوماتية بالنسبة للمصنفات الفنية والفكرية من أجل نسخ الأعمال أو إعادة إنتاجها.

§ مرحلة القبول وتتم في ظل التجارة الالكترونية باستخدام رسائل البيانات لتأكيد العملية سواء كانت عن طريق البريد الالكتروني أو البرق أو الفاكس أو حتى النسخ الورقي لقبول العرض. ليتم فيما بعد الاتفاق على العقد، وهو في هذا المجال يقوم على المبادئ القانونية العامة للتجارة التقليدية نفسها من رضا ومحل وسبب ولكن بوساطة جديدة وضرورة اشتمالها على توقيع يؤكد قبول الطرف الآخر، وهنا يستخدم التوقيع الرقمي بدلا من التوقيع العادي.

§ مرحلة التنفيذ وتتضمن المتابعة الالكترونية لعمليات التعاقد ودفع قيمة السلعة أو الخدمة، أو المعلومة بإحدى وسائل الدفع الالكترونية واستلام ما تم الاتفاق عليه.

ب. مكونات نماذج الأعمال

إن ابرز مكونات نماذج الأعمال التي تمارس أسلوب التجارة الالكترونية تتمثل بمميزات جديدة تتناسب مع هذا التغيير وتتضمن الأتي: (ياسين، العلاق، ٢٠٠٤، ٢١)

١. لم تعد الموجودات المادية للشركات عاملا أساسيا في التقسيم المالي لها.
٢. لم يعد كبر حجم الشركات يتطلب زيادة متناسقة في التكاليف.
٣. لا توجد محددات مالية أو تقنية تمنع الدخول إلى المعلومات وقواعد البيانات من قبل الأفراد العاملين في الشركة أو من قبل عملائها أو شركائها.
٤. لا تحتاج عملية التأسيس إلى فترة استعداد أو استثمارات مالية ضخمة.

وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلى أن ابرز ما يميز نماذج الأعمال الالكترونية يتمثل بظهور الاهتمام الكبير بموجودات غير ملموسة لم تحظ بالاهتمام المناسب في نماذج الأعمال التقليدية كالمعلومات ومعايير إدراك العميل، فضلا عن العلامة التجارية في السوق الالكتروني. (Ross and Others , 2001, 8)

جـ . فئات التجارة الالكترونية

يمكن تحديد فئات التجارة الالكترونية بالاتي: (ياسين، العلاق، ٢٠٠٤، ٢١) و(Turban, King, 2003, 7)

١. بين الشركات B2B.
٢. بين الشركة والمستهلك B2C.
٣. بين الشركات والمنظمات الحكومية B2A.
٤. بين المستهلك والمنظمات الحكومية C2A.

٥. بين العاملين في الشركة E2C.
٦. بين الشركة والعاملين فيها B to E .
٧. بين مجاميع تنظيمية خاصة في المجتمع C2C.
٨. بين المؤسسات الأكاديمية أو المنظمات الخيرية والمتعاملين معها Non business E C.

وتجدر الإشارة إلى أن أول هذه الفئات ظهورا وأكثرها استعمالا يتمثل بفئة E C، اذ تتضمن: (Turban and King, 2003, 29)

- تدريب الموظفين وتعليمهم عبر الانترنت.
- تغطية إحتياجات العاملين من المواد التي يتم استخدامها في العمل عن طريق الكتالوجات الالكترونية الموجودة في الموقع الخاص بالشركة لاستخدامها في تقديم طلباتهم.
- استخدامها بعمل المشتريات الخاصة بالعاملين في الشركة للحصول على خصم.
- إيصال معلومات من الادارة العليا إلى العاملين في الشركة وبالعكس كقوائم الرواتب والتقارير والموازنات.

د. أنماط التجارة الالكترونية

يمكن تنفيذ التجارة الالكترونية من خلال أحد الانماط الآتية:

١. **واجهات المحال على الانترنت** Internet Storefronts

وذلك من خلال استخدام صفحة الويب بدلا من المتجر العادي لبيع المنتجات أو الخدمات أو إنشاء الواجهة مع وجود المتجر، بما يتيح تقديم السلع والخدمات بشكل أفضل وبسعر منخفض. (توفيق، ٢٠٠٣، ٦)

٢. **استخدام شبكة القيمة المضافة** Value - added Net Work

وهي عبارة عن شبكة حاسب تقوم بتشغيلها شركة ثالثة إذ يكون لكل من الشركتين اللتين تنفذان العمل صندوق بريد الكتروني على حاسبة الشركة التي تقوم بالتشغيل، غير أن هذه الطريقة تعد مكلفة بسبب الاشتراك الكبير الذي تفرضه الشركة التي تدير الشبكة (Kobayashi, 2003, 17)

٣. **أنظمة تبادل البيانات الالكترونية عبر الانترنت** EDI over the Internet

وتتم عن طريق استخدام شبكة الانترنت لنقل المعلومات الكترونيا بعيدا عن استخدام الشبكات الخاصة أو شبكة القيمة المضافة، اذ إن استخدام هذه الأنظمة وزيادة الاعتماد عليها من قبل المنظمة يعتمد على شكلها وطرائق الاتصال المستخدمة فيها، فضلا عن مدى مناسبتها لمتطلبات نظام المعلومات المحاسبية AIS في التنظيم والتنسيق والرقابة، وكل ذلك يكون في إطار واحد يتمثل بمبدأ التكلفة في مراحله المختلفة: الطلب، التوزيع، الاستلام، الفحص والخزن. (Nicoulaou, 2000, 103)

كما يمكن إضافة أنماط أخرى تتمثل بـ : (نادر، ٢٠٠٥، ٧٨)

- التواصل المتكامل: وهو عملية إرسال الايميلات ووثائق الفاكس عبر نظام موحد للإرسال الالكتروني.
- قواعد البيانات المتقاسمة: إذ إن المعلومات المخزنة في قواعد البيانات تكون قابلة للمعاينة من قبل جميع الأطراف المشاركين في التجارة لتقليل الوقت اللازم لإرسال البيانات واستقبالها.
- إدارة سلسلة التزويد: وهو تعاون الكتروني ما بين الشركات ومزوديها مع المستهلكين.

- **عوائق التجارة الالكترونية**

على الرغم من أن انتشار التجارة الالكترونية في العالم بصورة عامة وفي الدول العربية بصورة خاصة يواجه مجموعة من المعوقات غير أنه يمكن القول إن جميع تلك المعوقات تصب في نقطة رئيسة تتمثل بالبنية التحتية. إذ إن ممارسة التجارة الالكترونية بين أطراف في داخل البلد بالتأكيد سوف يختلف عن ممارستها مع أطراف خارج البلد على إعتبار أنه سيكون أكثر تعقيدا بسبب مجموعة عوامل ترتكز بصورة أو بأخرى على متانة البنى التحتية في ذلك البلد. (European Commission Information, 1999, 14)

من هنا فأن ضعف البنية التحتية بجوانبها المختلفة لابد من أن يشكل عائقاً مهماً أمام التوسع بالتجارة الالكترونية من جهة أو حتى الاستفادة منها من جهة اخرى. وبعبارة أخرى فان فهم مكونات البنية التحتية لابد أن يكون مرتبطا مع التدخل الحكومي، فضلا عن إعداد الموارد البشرية والادراك الحقيقي لمتطلبات السوق الجديد .(Rossand Others, 2001,28)

ويمكن تحديد أبرز مظاهر ضعف البنية التحتية في الدول العربية بصورة خاصة بالاتي:

أ. الجانب التكنولوجي أو ما يعرف بالاتصالات والمعلوماتية

تعد البنية التحتية لتقانة المعلومات والاتصالات لبلد ما العامل الأهم في تحديد قدرته على الانتقال إلى الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة. (محي الدين، ٢٠٠٢، ١٤).

من هنا نجد أهم التحديات أمام التجارة الالكترونية على المستوى التكنولوجي تتمثل بالفجوة الرقمية، وهي الخط الفاصل بين هؤلاء الذين يتاح لهم الانترنت والتكنولوجيا المتعلقة به وأولئك الذين لا يتاح لهم ذلك، إذ تكون هذه الفجوة في الدول النامية وعلى وجه التحديد الدول العربية أكبر منها في الدول الاخرى نتيجة لعوائق

مختلفة، مما يجعل من الصعب الولوج إلى العالم الرقمي الحديث. (أبوغزالة، ٢٠٠١، ٢٦)

ويمكن تحديد أهم عوائق هذا الجانب فيما يأتي:

١. إمتلاك التكنولوجيا إذ تشير أحدث التقارير الصادرة عن الاتحاد الدولي IFIP إلى أن الدول النامية ومنها العربية تمتلك نسبة ٥% فقط من أجهزة الحواسيب في العالم موزعة فيما بينها، كما أنه تمتلك أقل من نسبة ٢٥% من خطوط الهاتف في العالم موزعة فيما بينها، فضلا عن أن كلفة الانترنت تزيد عن ٧٥ دولاراً شهريا، مما يعني عدم توافر البنية الأساسية للمعلوماتية والاتصالات في هذه الدول أو الضعف الشديد لها. (الزيدي، ٢٠٠٤، ١٣ - ١٤)

كما ويدرج علماء المستقبليات الدول العربية ضمن الدول الفقيرة معلوماتيا، لاسباب تتعلق باعتبارات تفاوت هذه الدول في الغنى، مما يجعل بعضها يعد تكنولوجيا المعلومات رفاهية علمية غير مطلوبة، هذا فضلا عن وجود إختلال في توزيع القوى العاملة المدربة مع ضعف دور المنظمات العربية في مجال التكنولوجيا، وقلة عدد المؤسسات العربية القائمة على إعداد حاسبات عربية ولغات برمجية وحزم وبرامج وقواعد بيانات عربية إما لندرة الايدي العاملة اللازمة لبناء التقنية المعلوماتية فيها أو لهجرتها، إلى جانب الضعف الواضح في البنى الأساسية لانظمة المعلومات. (إحصائية لشبكة النبأ، ٢٠٠٥).

٢. إحتكار قطاع الاتصالات من قبل القطاع الحكومي في أغلب الدول العربية. مع عدم وجود تنظيم فعال للعلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال الاستثمار لتكنولوجيا المعلومات، فضلا عن وضع القيود على مقدمي خدمة الانترنت. (أبو غزالة، ٢٠٠١، ٢٧).

واستناداً إلى ما تقدم يمكن القول أن تقييم موقع الدول العربية ومنها العراق من تكنولوجيا التجارة الالكترونية يعتمد على مؤشرين أحدهما تطور المعلوماتية والآخر الاتصالات ومن خلالهما نجد أن العراق يقع في المستوى الاول، وهو يمثل أدنى مستويات النضج المعلوماتي، كما انه يعاني من نقص واضح في البنية الالكترونية الضرورية في الاتصالات المتطورة والسريعة. (تقرير الا سكوا، ٢٠٠٣، ٤)

غير أن هذا بحد ذاته لا يعني عدم وجود إمكانية للتطوير، فلقد شهد العراق في العام ٢٠٠٤ إنشاء ثلاث مؤسسات ضخمة كشبكات إقليمية للهاتف النقال بموجب عقود الترخيص، إذ يعد هو الدولة العربية الوحيدة التي شرعت بروتوكول الانترنت عبر الهاتف مسجلة السبق، مما يشير إلى مدى ديناميكية وانفتاح أسواق الاتصالات العراقية، كما شهد العام ٢٠٠٥ أكبر تجمع استضافته لندن حول الخدمات اللاسلكية في العراق. (أبو غزالة، ٢٠٠٥، ١ -٢)

ب. الجانب القانوني والتشريعي

إن تعارض بعض القواعد المنظمة للتجارة التقليدية مع آليات التجارة الالكترونية بسبب الاختلافات الواضحة بينهما يحتم ضرورة وضع غطاء قانوني ينظم المتطلبات الجديدة لممارسة التجارة الالكترونية. وهذا ما يميز الدول المتقدمة عن الدول النامية والعربية منها بالتحديد، اذ بدأت تلك الدول بوضع إنموذج قانوني ينظم التطورات الجديدة على ساحة التجارة العالمية في الوقت الذي بدأت فيه الدول العربية بممارستها بشكل مباشر، مما أدى إلى اصطدامها بمشكلات تنظيمية وقانونية في الواقع العملي.

وعلى الرغم من أن التجارة الالكترونية ظهرت وتستطيع أن تستمر أيضا من دون الحاجة إلى وضع معايير وقواعد محلية ودولية تنظمها، لكن إلى أي مدى يمكن أن تستمر وبأي سرعة سوف تنتشر في ظل المشاكل المتزايدة التي بدأت تؤثر بشكل فاعل في الإقبال عليها، ومن ثم تهدد استمرارها. وهنا تظهر أهمية وجود القواعد والمعايير التي تنظمها في ظل إعتبارين مهمين هما: (Lemley, 1999, 13-16)

- فتح المجال أمام وضع القواعد والمعايير سواء من قبل الحكومة أو الجهات الخاصة بما يحقق التعاون والتنسيق بين جهود كلا القطاعين.
- أهمية الاختيار بين قواعد ومعايير مرنة أو مغلقة.

ولهذا نجد أن المعالجة القانونية الدولية للتجارة الالكترونية ولدت في بيئة أطلق عليها Soft law (القانون المرن) الذي لا يتسم بالإلزام، بيد أن التوجه الدولي لاهمية التطبيق الطوعي سيؤدي حتما إلى إضفاء الصفة العرفية على تلك القواعد والمعايير. (الزيدي، ٢٠٠٤، ٥٨)

ويعد قانون الاونستيرال الصادر في حزيران ١٩٩٦ ثم قانون الاونستيرال الإنموذجي الصادر في ٢٠٠١ من ضمن القوانين الحديثة التي اسهمت في إيجاد مجموعة من القواعد الدولية المقبولة التي تساعد الدول المختلفة في وضع التشريعات الخاصة بها لتنظيم التجارة الدولية الالكترونية بما يساعد في تذليل العقبات القانونية أمامها.هذا فضلا عن جهود كل من منظمة التجارة العالمية WTO ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ولجنة قانون التجارة الدولية في الامم المتحدة Unicitral وغرفة التجارة الدولية في باريس ICC.

ويمكن تحديد أبرز المشاكل القانونية التي تنتج عن التجارة الالكترونية و تحتاج إلى تشريعات جديدة أو تعديل في التشريعات القائمة بالاتي:

١. الملكية الفكرية.
٢. غسيل الأموال عبر التجارة الالكترونية.
٣. التهرب الضريبي عبر التجارة الالكترونية.
٤. أمن المعلومات وسريتها عبر الشبكة.
٥. موثوقية الرسائل التجارية (الافتراضية).

٦. التوقيع الالكتروني.
٧. النزاعات التجارية المترتبة على ممارسة أسلوب التجارة الالكترونية.

ويعد العراق من بين الدول التي لم تأخذ بنظر الاعتبار هذه المشكلات، فعند مراجعة كل من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته وقانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته نجد أن هذه المشكلات غير منظمة. مما يترتب عليه تحقق معوقات حقيقية أمام من يمارس التجارة الالكترونية ومن جهة كلا الطرفين المقدم لها والحاصل عليها.

جـ. جانب الموارد البشرية

إن ممارسة أسلوب التجارة الالكترونية سيعرض بعض أنشطة التجارة التقليدية للضرر، ويؤدي إلى تقليص العمالة وبالتالي زيادة نسبة البطالة في العالم العربي بشكل خاص. (أبو غزالة، ٢٠٠٥، ١)

كما أن التجارة الالكترونية ستحدد مؤهلات علمية وعملية عالية قد لا تتوافر في الوقت الراهن في الموارد البشرية الموجودة في الوطن العربي، مما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بتصدير الوظائف، ومن ثم يلقي بآثاره على الدول العربية بارتفاع نسب العاطلين عن العمل لاسباب ترتبط بمؤهلاتهم العلمية أو العملية أو حجم الاعمال أو حتى الاجور.وهذا سينعكس بدوره على جميع قطاعات الاعمال والخدمات ومنها الخدمات المحاسبية.

والعراق باعتباره من بين الدول التي عانت من الحروب والازمات الاقتصاد، فمن الطبيعي أن تزداد فيه نسبة البطالة لتصل إلى ٦٠% (تقرير الامم المتحدة والبنك الدولي، ٢٠٠٣)، هذا إذا ما أخذ بنظر الاعتبار تدهور المستوى العلمي للخريجين وما يرتبط به من عدم وجود إستراتيجية منظمة لتدريب الكوادر تتسم بالاستدامة مع هبوط في المستوى التكنولوجي سواء على صعيد الا بداع العلمي أو الاستيعاب والتوظيف. (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٥)

د. البيئة المصرفية المناسبة

لقد غيرت التجارة الالكترونية التعامل النقدي ليحل محله وسائل متعددة بدلا من النقود التقليدية بما أدى إلى تطوير تقنيات الاعمال المالية والمصرفية من حيث الأمان والسرعة والدقة. (الزيدي، ٢٠٠٤، ٤٧)

ويمكن تحديد أنواع النشاط المصرفي الالكتروني بـ : (نادر، ٢٠٠٥، ٥٥)

١. الموقع المعلوماتي Informational وهو المستوى الأساسي للمصارف الالكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الالكتروني المصرفي ومن خلاله يقدم المصرف معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

٢. الموقع التفاعلي أو الاتصالي Communicative ويسمح هذا النوع بالتبادل الاتصالي بين المصرف وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.
٣. الموقع التبادلي Transactional وهو المستوى الذي يمكن فيه القول بأن المصرف يمارس خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية، اذ تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء الخدمات الاستعلامية كافة وإجراء التحويلات بين حساباته داخل المصرف أو مع جهات خارجية.

إن ولوج المصارف العالم الرقمي وتحويل خدماتها التقليدية لتتم بشكل الكتروني يتناسب مع دورها الجديد وفقا للمتغيرات العالمية يحتاج إلى تكلفة عالية لابد من دراسة آثارها بشكل دقيق يحقق أكبر منفعة مقابل ارتفاع هذه التكلفة التي ستلقي بظلالها على نمو الاقتصاد من جهة متأثرة بارتفاع الوعي الثقافي والاجتماعي بها من جهة أخرى.

لقد كانت بداية تقديم الخدمات المصرفية العربية من خلال الشبكة الالكترونية خلال العام ١٩٩٥ غير أن تلبية متطلبات التجارة الالكترونية لا يقف عند هذا الحد بل لا بد من إعداد وتطوير الاستراتيجيات التي تمكنها من التكيف المستمر مع هذه التغييرات خاصة في مجالات تقديم الخدمات المالية عبر الشبكة، اذ بات أمر إنشاء مواقع على الانترنت، فضلا عن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات المصرفية أمراً ضروريا في ظل شروط الانظمام إلى منظمة التجارة العالمية وما يترتب عليه من المنافسة القوية التي ستتعرض لها المصارف المحلية من قبل المصارف الاجنبية القوية ومع هذا فأن المصارف العربية ستكون قادرة على المنافسة مع امتلاكها لامكانات تؤهلها لتقديم مزايا تنافسية في مجالات لا تقدمها المصارف الأخرى (كالصيرفة الاسلامية). (أبو فارة، ٢٠٠٣، ٣ - ٤)

ومن الملاحظ على المصارف العربية أنها صممت مواقعها منذ فترة طويلة ولما تزل على المحتوى نفسه دون تطوير لموادها التعريفية، وكأن المراد هو مجرد الوجود على الشبكة مع أن هذا ليس هو المطلوب أو أن تعد العمل على الشبكة ماهو الا خدمة تضاف إلى خدماتها أو وحدة إضافية تضاف إلى وحداتها الادارية بالبنية التقنية والتأهيلية والتسويقية والادارية والقانونية ذاتها القائمة أن هذا كله وان كان يمثل دخولا إلى عوالم العمل الالكتروني، الا أنه يتناقض مع استراتيجياته فالوجود الحقيقي هو قدرة تنافسية وتطور دائم، والا فأن خيار عدم الوجود ربما يكون أقل كلفة ويوفر خسائر الوجود غير الفعال على الشبكة. (نادر، ٢٠٠٥، ٧٨) والعراق كغيره من هذه الدول لا تتوفر فيه تجهيزات المصارف الالكترونية حاليا. (تقرير الا سكوا، ٢٠٠٣، ٤) إذ وعلى الرغم من اتجاه المصارف في العراق إلى الصيرفة الدولية الا أنها ركزت على

الاعتمادات المستندية والتحويلات المصرفية بمفاهيمها التقليدية بعيدا عن الاساليب التكنولوجية الحديثة.

ومن خلال كل ما تم عرضه من عوائق قد تقف أمام انتشار التجارة الالكترونية يمكننا القول أنه في ظل اقتصاد عالمي رقمي يعد التجارة الالكترونية مطلبا من مطالبه المتعددة فهو بذلك يجعل منها لبنة واحدة في جدار هائل تقيم أسسه مجموعة من العناصر التي لا تقل أهمية عنها وترتبط بها ارتباطاً مباشراً يهيئ لها الفرصة المناسبة للتطور لتصبح فيما بعد أداة فاعلة للتطوير، اذ لا يمكن تصور نمو التجارة الالكترونية دون توافر تقنيات تكنولوجية وأجهزة اتصالات مبتكرة لتلبي احتياجاتها، فضلا عن بيئة قانونية توفر لها الموثوقية وبيئة مصرفية تسهل مراحل العمليات فيها وكل هذا لن يكون له تأثير فاعل ما لم يكن هناك موارد بشرية مؤهلة تأهيلا علميا وعمليا يساعدها على التعامل مع هذه العناصر مجتمعة.

وقد عرض تقرير الاسكوا لسنة ٢٠٠٣ مقومات التجارة الالكترونية في العراق كما في الجدول أ الآتي:

الجدول أ

واقع مقومات التجارة الالكترونية في العراق

الدولة	انتشار التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية ومدى نضجها	توفر الاعمال المصرفية الالكترونية وجودتها
العراق	- لاتتوفر تطبيقات التجارة الالكترونية وأعمالها حاليا. - تعاني البنية الأساسية دمارا كبيرا.	- لاتتوفر تجهيزات المصارف الالكترونية حاليا. - لاتتوفر البيئة الالكترونية الضرورية مثل الشبكات الموثوقة في الاتصالات المتطورة والانترنت السريع وبطاقات الائتمان للدفع.

- **واقع التجارة الالكترونية في العالم العربي**

يمكن تحديد واقع التجارة الالكترونية في الدول العربية من خلال النقاط الآتية: (أبو فارة، ٢٠٠٣، ١ - ٢)

- متاجر الكترونية تقوم بعمليات العرض والإعلان فقط وأغلب المتاجر التي تمارس أسلوب التجارة الالكترونية في الدول العربية من هذا النوع.
- متاجر الكترونية تمارس التجارة الالكترونية الكاملة من خلال عمليات العرض والإعلان وإجراء معاملات البيع والشراء والدفع من خلال البطاقة الائتمانية، وعددها قليل في الدول العربية.

- متاجر الكترونية تتيح للمشترين الاتصال معها من خلال البريد الالكتروني للتعرف على منتجاتها وتجري عمليات البيع والشراء والدفع والتحصيل من خلال رسائل غير الكترونية مثل البريد العادي والفاكس وغيرها وهذا النمط منتشر كثيرا في الدول العربية.
- متاجر الكترونية انتقالية تتيح إنجاز عمليات البيع والشراء والاتفاق بخصوص ذلك عبر الشبكة، غير أن عمليات الدفع تتم عند التسليم. وهذه المتاجر تسعى إلى تطوير خدماتها لتصبح متاجر الكترونية متكاملة من خلال توفير التجهيزات اللازمة لتحقيق الأمن المالي الكافي. وهو هدف تسعى إليه جميع الاعمال في الدول العربية.

أما واقع التجارة الالكترونية في العراق فسيتم عرضه من خلال نتائج الاستبانة.

القسم الثاني - الآثار المحتملة للتجارة الالكترونية في مقومات النظام المحاسبي

يمكن تحديد أبرز هذه الآثار من خلال مناقشة ثلاثة محاور رئيسة تتضمن الآتي:

§ الأنظمة المحاسبية المطبقة.
§ القواعد المحاسبية الصادرة عن الهيئات المهنية المحاسبية.
§ الجانب المحاسبي لقوانين التجارة والشركات.

الأنظمة المحاسبية المطبقة

بصورة عامة يمكن تحديد نوعين رئيسين من الأنظمة المحاسبية هما:

أ. أنظمة محاسبية موحدة.
ب. أنظمة محاسبية مرنة.

وسواء كانت الأنظمة المحاسبية المطبقة من النوع الاول الموحدة أو من النوع الثاني المرنة فانه لا يمكن إنكار الأثر المباشر والقوي لأسلوب التجارة الالكترونية عليها. وذلك على اعتبار أن هناك ارتباط وثيق بين كل من نظم التجارة وأنظمة إنتاج المعلومات المحاسبية فيها.

اذ إن نظام المعلومات المحاسبية وبمراحله الثلاثة من مدخلات وعمليات تشغيلية ومخرجات بحاجة إلى تطوير يتناسب مع متطلبات أسلوب التجارة الالكترونية وبما يترتب عليه ظهور احتياجات جديدة لانجاح هذا النظام سواء كان ذلك في جانب التأهيل العلمي و العملي للعاملين على تطبيقه أو في الجانب المادي للتطبيق.

وأبرز هذه الآثار يمكن تحديدها بالاتي: (توفيق، ٢٠٠٤، ١٢ - ٢٣)

١. المدخلات

- إن تطبيق أسلوب التجارة الالكترونية سيؤدي إلى انخفاض حجم المدخلات في نظام المعلومات المحاسبية وتغييرها بشكل شبه كامل خاصة في ظل تطبيق

الأنظمة الفورية. إلى جانب استخدام قواعد بيانات دولية تتضمن طرق استجلاب مع استخدام أدوات رقمية قائمة على وسائط معقدة مثل CD recourse kits، Digital Tool Kits.

- استخدام الشبكة مقوماً رئيسياً في تصميم الدورات المستندية والمحاسبية.
- التحول شبه الكامل من النماذج المستندية الورقية التقليدية إلى النماذج الالكترونية (رسائل البيانات) وإنزالها في أماكن كثيرة آنيا عبر الشبكة الالكترونية.

٢. **العمليات التشغيلية**: وتتمثل التغييرات في هذا الجانب بالاتي:

- استخدام برمجيات متطورة ومتخصصة في عمليات التشغيل المحاسبي للأحداث المالية مع ضرورة التحديث المستمر لهذه البرامج.
- اتصال البرمجيات المحاسبية بالشبكة الدولية للمعلومات Internet Based Software.
- ظهور الحاجة إلى إنشاء مواقع على الشبكة مع ضرورة صيانتها وتحديثها باستمرار وتزويدها بكل برامج وأدوات المتجر الالكتروني كبرامج التشفير والدفع الالكتروني والاتصال التبادلي مع المتعاملين لتزويدهم بالفواتير بصورة آنية.
- توسع جانب المسؤولية الاسترشادية لتقع على كل من الشركة والمتعاملين معها في هذه المرحلة مما يسهل من حدوث التغذية العكسية فيما بعد.
- تعقد إجراءات وضوابط التدقيق والمراجعة.

٣. **مخرجات وتقارير نظام المعلومات المحاسبية**: وتتضمن:

- حدوث تغيير في مدة العرض أو الافصاح بين التاريخ المطبوع على القوائم المالية وتاريخ نشرها على الشبكة مما يعني زيادة فعالية الافصاح من حيث اختيار التوقيت الملائم.
- استخدام أسلوب الافصاح الالكتروني في كل التقارير المالية ذات الغرض العام وشمولها لكل من التقارير السنوية والمرحلية.
- زيادة وتنوع نمط المخرجات وشمولها لتقارير فورية من خلال الشبكة باستخدام أنماط HTML (Hyper Text Markup Language) و XML (Extensible Markup Language).
- استخدام أدوات تحليل محاسبي متقدم قائمة على الجداول الالكترونية الرقمية Spread Sheet Tools المتصلة بشبكة الانترنت سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن هذا الاختلاف الواضح في مراحل تنفيذ نظام المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق أسلوب التجارة الالكترونية، ينسحب أثره أيضا على أساليب تنفيذه وذلك من خلال الآتي: (توفيق، ٢٠٠١، ٧).

١. الأنظمة المحاسبية الآلية التي تعمل باللغة العربية

وهي أنظمة محاسبية آلية لبرامج تطبيقات محاسبية تم تطويرها محليا (تم تعريبها)، وقد يتوافر بها عارض متصفح لشبكة الانترنت. وتحتاج هذه الانظمة إلى تطوير الدليل الالكتروني لحسابات التطبيق ليشمل حسابات الايرادات والمصروفات (بالاستاذ العام) المتعلقة بالتجارة الالكترونية وبهذا يمكن إجراء قيود اليومية المتعلقة بالمحاسبة عن كل عمليات التجارة الالكترونية مباشرة، وهنا لابد من فصل دخل الاعمال الرئيسة عن دخل أعمال التجارة الالكترونية في قوائم الدخل.

٢. الأنظمة المحاسبية اللاتينية التي تعمل من خلال شبكة الانترنت

وتمثل أنظمة محاسبية طورتها بعض شركات البرمجيات المحاسبية العالمية وتتميز بما لديها من إمكانيات للتعامل مع مواقع محددة على شبكة الانترنت ، بحيث توفر القدرة المتكاملة إلى جانب البرامج المحاسبية للشركة للتجميع والتقرير عن النفقات فقط الكترونياً، وهو يحمل المستخدم مقابل ذلك تكلفة شهرية مرتفعة كالخدمات التي يقدمها الموقع www.peachtree.com .

٣. التطبيقات المحاسبية المستحدثة باللغة العربية والمخصصة بشكل كامل للمعالجات المحاسبية لمختلف عمليات التجارة الالكترونية

وتظهر الحاجة الملحة إلى مثل هذه الانظمة المطورة محليا من قبل جهات ومنظمات يتم تسميتها لتكون مسؤولة عن هذه العملية لـ تلبي احتياجات البيئة العربية في التغييرات العالمية الجديدة بعيدا عن التقليد الأعمى للبرامج اللاتينية ولاسيما في ظل ظهور قوانين حماية الملكية الفكرية وارتفاع تكلفة الحصول على برامج محاسبية متخصصة مناسبة لمتطلبات أنظمة المعلومات المطبقة في الدول العربية التي تتميز باعتمادها على المدخل القانوني بـ وصفها وضعت أساسا لتبية أحتاجات محددة مسبقا وخدمة جهات مستفيدة محدودة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن اختلاف درجة التكنولوجيا المستخدمة في إنجاز الاعمال المحاسبية يؤثر على فعالية هذا النظام من حيث التنظيم والتنسيق والرقابة على مخرجاته، كما يؤثر على نوعية البيانات التي يوفرها بشكل ينعكس على مدى تكامله فيما بعد.(Nicoulaou, 2000, 92)

- **القواعد المحاسبية الصادرة عن الهيئات المهنية المحاسبية**

على الرغم من وجود بعض المحاولات المتعلقة بالزام الشركات العاملة في عدد الاسواق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، الاإن مهنة المحاسبة لازالت تصنف ضمن المهن الا ختيارية، اذ إن أغلب المنظمات العالمية كالاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC واللجنة الدولية لمبادئ المحاسبة FASB واللجان الدولية الأخرى كلها

لجان اختيارية ليس لها السلطة على الالزام أ و فرض قرارات تصدر عنها (أبو غزالة، ١٩٩٧، ٨)

وعلى الرغم من أن ظهور منظمة التجارة العالمية أسهم في إضفاء شيء من الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية من خلال عدها مطلباً أساسياً للانضمام اليها بالنسبة للدول التي ليس لديها معايير محلية أما تلك التي لديها معايير يتوجب عليها أن توفق بين تلك المعايير والمعايير الدولية، ومع أن هذا في حد ذاته سيسهم في إزالة الحواجز التي تفصل بين أسواق الدول المنضمة اليها والاسواق العالمية، بحيث يجعل البيانات الواردة في القوائم المالية المنشورة قابلة للمقارنة من خلال تطبيق أساليب متسقة للاعتراف بالايرادات والمصروفات، مما يسهل من اتخاذ القرارات الرشيدة إلى جانب أنه يوفر على بعض الدول تكلفة وضع معايير محاسبية محلية، الا أنه يشهد مجموعة من المعوقات خاصة على صعيد الدول العربية تتمثل بـ: (التويجري، د.ت، ٣ - ٥)

- غياب المعايير المحاسبية المحلية ذات التأثير الواضح على قيمة ومنفعة البيانات المحاسبية، فضلا عن مستوى الممارسات المهنية.
- ضعف الجهات المسؤولة عن إصدار القواعد والمعايير المحاسبية في الدول العربية وعدم قدرتها على الحكم بمدى ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية للدول العربية من عدمه أو حتى تحديد التعديلات اللازمة لتلك المعايير لتكون متناسبة مع احتياجات تلك الدول وظروفها.
- عدم التواجد الفعال للمهنة المحاسبية العربية في المنظمات الدولية المهتمة بالتطوير وإصدار المعايير المحاسبية الدولية.

وإذا كانت مشكلة عدم الزامية القواعد والمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئات المهنية المحاسبية في ظل الاختلافات البيئية بين الدول قد أسهمت في وجود اختلافات بين التطبيقات المحاسبية لدول العالم، فان ظهور التجارة الالكترونية أضاف اليها مشكلات أخرى جديدة تصب جميعها في نقطة رئيسة تتمثل بعدم قدرة تلك القواعد والمعايير على تلبية الاحتياجات الجديدة في ظل المفاهيم المستحدثة المترتبة على استخدام هذا الأسلوب في التجارة ويمكن تحديد أبرزها بالاتي:

١. إستخدام وسائل الدفع الالكترونية.
٢. أساليب التحاسب الضريبي في ظل تبادل السلع والخدمات غير الملموسة.
٣. مهارات التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين في ظل احتياجات السوق الجديدة.

١. استخدام وسائل الدفع الالكترونية

إن استخدام أسلوب التجارة الالكترونية يترتب عليه حدوث تغييرات في أسلوب دفع قيمة البضاعة أو الخدمة يتناسب مع التغيير الحاصل في مرحلة التنفيذ بما يترتب

عليه ظهور وسائل جديدة كوسيلة الدفع الالكترونية.ويمكن تحديد أهم أنواعها بالاتي: (الزيدي، ٢٠٠٥، ٤٧)

- النقود الالكترونية أو الافتراضية من خلال استخدام وسيط بين مصرف الشركة ومصرف العميل على وفق آليات وشكليات متعددة.
- محفظة النقود الالكترونية باستخدام بطاقات مصرفية محددة المبلغ.
- البطاقات الائتمانية وتقسم هذه على نوعين هما:(توفيق، ٢٠٠٤، ١٠-١١)

• البطاقات التقليدية وهي بطاقات بلاستيكية مزودة من الخلف بشريط ممغنط وتشمل: بطاقة الخصم، بطاقات الائتمان، بطاقات آلات الصارف الالي، بطاقات الخدمات الالكترونية.
• البطاقات غير التقليدية وهي بطاقات بلاستيكية مزودة بشريحة الكترونية مخزن عليها وحدات من النقود مثل البطاقات الذكية.

إن ما يرتبط بهذه الوسيلة الجديدة وبأنواعها المختلفة من نفقات يحتم وجود قواعد محاسبية محلية كانت أم دولية تنظم طريقة إثباتها من جهة والافصاح عنها من جهة أخرى.

وفي هذا المجال لا نجد أي معيار محلي أو دولي باستثناء المعيار المحاسبي الامريكي رقم ٩١ الصادر في ١٩٨٦ الفقرة ٥١ منه تتضمن إثبات نفقات بطاقة الائتمان بوصفها نوعاً من أنواع المصروفات المرافقة لعملية البيع وإنزالها من إيرادات المبيعات الالكترونية والافصاح عنها في قائمة الدخل. (توفيق، ٢٠٠٤، ٢٣)

وهذا بحد ذاته يعد تقصيراً وعجزاً في المعايير المحاسبية المحلية والدولية عن مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية في الوقت الذي يجب أن يكون هناك اهتمام أكبر بإصدار مثل هذه المعايير بوصفها خطوة لزيادة القدرة على تسخيرها في رفع كفاءة الأداء.

٢. أساليب التحاسب الضريبي في ظل تبادل السلع والخدمات غير الملموسة

إن اختلاف طبيعة التجارة الالكترونية عن التجارة التقليدية يجعل من الصعوبة السيطرة على عمليات التحاسب الضريبي لها ولاسيما في ظل ارتباط التجارة الالكترونية بنوع جديد من السلع والخدمات وهو ما يعرف بالسلع والخدمات غير الملموسة، وهذا يجعل من التجارة الالكترونية وسيلة جيدة للتهرب الضريبي.

وتظهر هنا أهمية وجود قواعد ومعايير محاسبية تنظم أدلة الاثبات المستخدمة مع صفقات التجارة الالكترونية تتناسب وطبيعة السلع والخدمات غير الملموسة على وجه الخصوص بعيدا عن أدلة الإثبات التقليدية.

ومن خلال مراجعة القواعد والمعايير المحاسبية الدولية نجد أنه قد تم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ "محاسبة ضريبة الدخل" غير أن هذا المعيار وضع

في ظل تطبيق أساليب التجارة التقليدية، أما مع ظهور التجارة الالكترونية فأن هذا المعيار سيحتاج إلى تعديل يتناسب مع المتطلبات الجديدة للتعامل مع الدخل الناتج عن التجارة الالكترونية، إلى جانب الحاجة إلى وضع معايير أخرى مكملة تنظم أساليب التعامل مع الادلة الجديدة، وتحدد كيفية التعامل مع النفقات والارباح المترتبة على استعمالها، بما يضع شروطاً مناسبة للاعتراف بها يفوت الفرصة على أي محاولة للتهرب الضريبي.

اذ إن غياب قواعد محاسبية واضحة تحكم عملية تحديد الدخل الخاضع للتحاسب الضريبي في ظل هذا الظهور والانتشار السريع للتجارة الالكترونية سيؤدي إلى تشجيع الدول على انتزاع الضريبة عن الارباح الرئيسة المتحققة من صفقات التجارة الالكترونية بشكل عشوائي من قبيل الدفاع عن حقوقها بوصفها سلطة قضائية، مما يترتب عليه حصول: (Arthur, 1999, 16)

- الازدواج الضريبي.
- التوزيع غير العادل للضريبة بين مختلف الدول التي تدخل في نطاق عمليات التجارة الالكترونية.

وفي هذا المجال نجد أن كل من المعايير المحاسبية المحلية والدولية قد ركزت على معالجة أساليب التحاسب الضريبي للتجارة التقليدية، اذ صدر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي المعيار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١، أما فيما يتعلق بقانون الضريبة العراقي رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته في المادة ٣٠ منه فنجد أنها قد سمحت لدائرة الضريبة بقبول أو عدم قبول التقارير المالية بوصفه أساساً في تحديد مقدار الضريبة والاعتماد على أسلوب التقدير، مما يؤدي إلى ضعف تأثير البيانات المحاسبية على عملية التحاسب الضريبي، ومن ثم إلغاء دور المعايير المحاسبية وأهميتها في توجيه وإعداد تلك التقارير.وهذا بالتأكيد سوف ينعكس أثره سلبا على مستقبل المحاسبة في العراق.

٣. مهارات التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين في ظل احتياجات السوق الجديدة

تعد مهنة المحاسبة من المهن ذات الطبيعة الخاصة والاستراتيجيات السرية، وهي تنتمي إلى مجال الخدمات المعقدة. من هنا فان نجاح تقديمها عبر الشبكة قد لا يكتفي بتوافر المعرفة لدى المحاسب، وإنما يحتاج إلى مهارات تقنية، فضلا عن إقامة علاقات إجتماعية تسمح له بانتشار أوسع إلى جانب وجود شبكة متخصصة ومتهيئة بشكل فني مناسب للمحاسبين سواء في مجال تقديم الخدمات أو كسب مهارات جديدة.(Houston, 1999, 4)

وتجدر الاشارة إلى أن أول إطلاق للخدمات المحاسبية المهنية عبر الشبكة تم في العام ١٩٩٧ لايصال هذه الخدمة إلى الطرف الثالث مع ضرورة الانتباه إلى أن نمو

التجارة الالكترونية وانتشارها يعد قيداً مهماً لزيادة الثقة والإقبال على هذا النوع من الخدمات عبر الـ Wep Trust، مما يجعل مهنة المحاسبة أمام متطلبات جديدة تحتم عليها التطور إلى درجة من الشمول تسهل عليها التعامل مع هذه المرحلة. (Gendron, Barrett, 2003, 2-3)

ومما زاد من أهمية هذا الموضوع قيام منظمة التجارة العالمية في العام ١٩٩٣ بتشكيل مجموعة عمل خاصة بالخدمات المحاسبية المهنية، وتم توجيه برنامج عملها من خلال المحاور الآتية: (دراسات مالية ومصرفية، ١٩٩٨، ٤٢)

المحور الاول: المعايير المحاسبية الدولية وتم الاعتماد في ذلك على كل من الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ولجنة معايير المحاسبة الدوليةIASC والمنظمة العالمية لهيئات الاوراق IOSCO.

المحور الثاني: الاعتراف المتبادل بالمؤهلات وسيلة لتعزيز عملية الانتقال للمحاسبين المؤهلين.

وهذا يعني إيجاد أفاق جديدة أمام انتشار تجارة الخدمات المحاسبية، مما يترتب عليه زيادة حدة المنافسة بين الخدمات المحاسبية المحلية والمستوردة إعتمادا على تحسين نوعية الخدمات المحاسبية المحلية عن طريق إصدار قواعد ومعايير تنظمها، فضلا عن زيادة قدرة المحاسبين المحليين على التطور والتطوير من خلال تطوير المناهج الدراسية وتضمينها لمقررات جديدة تراعي التطورات التقنية الحديثة ومحاولة وضع معايير موحدة للتأهيل المحاسبي معترف بها دوليا.

§ الجانب المحاسبي لقوانين التجارة والشركات

إن وجود الغطاء القانوني المناسب لاعمال التجارة بصورة عامة والتجارة الالكترونية بصورة خاصة يعد عاملاً مهماً وقوياً لانتشارها، ومن ثم توسع مجالات الاستفادة منها سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الوطني.

والمقصود بالغطاء القانوني هنا هو تنظيم كل المجالات التي من شأنها خدمة الجانب المحاسبي للتجارة الالكترونية، ومن شأن إهماله إعاقة ذلك الانتشار، ويشمل هذا الجوانب الآتية:

١. حماية الملكية الفكرية للبرمجيات المحاسبية

إن مشكلة حماية حقوق الملكية الفكرية للبرمجيات المحاسبية ستتفاقم في الدول العربية على وجه الخصوص نظرا لعدم وجود جهة مسؤولة عن إصدار برامج عربية خاصة وقواعد بيانات لتستخدمها الشركات والمؤسسات العربية، مما يدفع عدداً من هذه الدول ولاسيما الفقيرة منها إلى شراء برامج مقلدة من دول تعرف بتعديها على حقوق الملكية الفكرية، ومن ثم تعرضها للمسألة القانونية الدولية بشكل ينعكس أثره على

ضعف الاداء المتوقع من الانظمة المحاسبية في تلك الشركات وهذا بدوره ينعكس على أداء الشركة نفسها في دفع النمو الاقتصادي في ظل الانتشار الكبير للتعاملات الدولية.

من هنا فان وجود مثل هذا الجانب في قوانين التجارة والشركات سيحمي الشركات والأنظمة المحاسبية المطبقة فيها من استخدام برامج مقلدة وضعيفة، وسيحملها على الحصول على برمجيات متطورة أو حتى العمل على الانفاق باتجاه تطوير مراكز بحثية عربية تكون مسؤولة عن إصدار مثل هذه البرامج التي تتميز بالتكامل من جهة وانخفاض تكلفتها من جهة أخرى مقارنة مع تلك التي يتم إصدارها من شركات في الدول الأخرى كانكلترا والولايات المتحدة الامريكية واليابان.

٢. أمن البيانات المالية وسريتها على الشبكة الالكترونية

إن للتجارة الالكترونية خصوصية تختلف عن التجارة التقليدية من حيث مدى تعرض عملياتها للتلاعب والتغيير من جهة أو حتى السرقة من جهة أخرى، ولاسيمافيما يتعلق بادلة الإثبات المحاسبية في مرحلة عقد الصفقات، فضلا عن مرحلة المدفوعات الالكترونية بوصفها أكثر مراحل التجارة الالكترونية عرضة للتلاعب والسرقة.

فقد تتعرض الرسائل التجارية التي تمثل أدلة الاثبات المحاسبية في ظل استخدام أسلوب التجارة الالكترونية لتحل محل المستندات الورقية كقوائم الشراء والبيع إلى تغيير في محتواها كأن يتم تغيير الاسعار أو الكميات أو مواصفات السلعة أو الخدمة بما ينعكس أثره على القيم المالية عند إثبات التطبيقات المحاسبية، وما يترتب عليه من انخفاض في مصداقية مخرجات النظام المحاسبي.

وبناءا على ذلك فان وجود هيكل قانوني وتشريعي يلزم منظمات الاعمال باستخدام أساليب حماية تقنية كأسلوب التشفير SSL، فضلاً عن أساليب تقنية خاصة بالمواقع على شبكة الانترنت مع إعداد نصوص قانونية تشجع على وجود بولصيات تأمين لمخاطر العمل المالي على الشبكة وتحديد تعويض مناسب في حالة التعرض لمثل هذه المخاطر سيوفر عاملاً مهماً للقبول بالتعاملات المالية إلى جانب زيادة الثقة بمدخلات النظام المحاسبي، ومن ثم الاعتمادية على مخرجاته (نادر، ٢٠٠٥، ٥٧-٥٨)

٣. الاعتراف القانوني بالرسائل التجارية

في ظل استخدام أسلوب التجارة الالكترونية يتم الاستغناء عن الكثير من المطبوعات والنماذج الورقية ليحل محلها رسائل البيانات، ومما تجدر الاشارة إليه هنا أن هذه الرسائل تكون بمثابة عقد الكتروني والعقد الالكتروني هنا لا يعدو عن أن يكون عقداً عادياً غير أنه بوساطة جديدة، اذ يكون العرض والقبول الصريح أو الضمني من الطرف الآخر عبر الرسائل الالكترونية أو الضوئية، بما لا يفقد العقد صحته ولاسيما في ظل ظهور بعض التقنيات الحديثة التي مكنت من إنشاء نسخة الكترونية عن سند

ورقي مع التواقيع الموضوعة عليه كما في حالة الخزن المغناطيسي، مما يتيح إعادة تكوين سند مشابه للسند الأصلي، وهذا يعطي النسخة المستمدة منه (السند الالكتروني) القوة الثبوتية للصورة (الزيدي، ٢٠٠٤، ٣٦،٤١).

من هنا فان عدم وجود نص قانوني محدد ضمن القانون التجاري يقبل بحجية هذه الرسائل أو يعترف بمستخرجات النظام المحاسبي المعتمدة عليها بوصفها بينة في الاثبات سيؤدي بالتأكيد إلى صعوبة توفير أدلة إثبات لصفقات التجارة الالكترونية مما ينعكس على مرحلة التسجيل المحاسبي لها، ومن ثم التحاسب الضريبي عليها هذا إلى جانب ضياع الحقوق عند حصول النزاعات التجارية.

ولهذا ونظراً لاختلاف البيئة العربية عن بيئات الدول الاخرى فإن اعتماد الدول العربية على ما يعرف بالعقد الاساسي لتنظيم تعاملات التجارة الالكترونية في المدى القريب تمهيداً لتعديل قوانينها وإصدار تشريعات بشكل متأنٍ وتدريجي استعداداً لإتمام جميع مراحل عمليات التجارة الالكترونية باستخدام الطرق الالكترونية المعتادة وذلك على المدى المتوسط والبعيد قد يسهم في حل جزئي لهذه المشكلة (الزيدي، ٢٠٠٤، ٧٤).

٤. الاعتراف القانوني بالتوقيع الالكتروني

إن مخاطر التوقيع التقليدي لاتقل عن مخاطر التوقيع الالكتروني غير أن الأخير يواجه مشكلة رئيسة تتمثل بعدم وجود الاعتراف القانوني به، مما ينعكس أثره على مصداقية رسائل البيانات الالكترونية بوصفها ادلة إثبات لصفقات التجارة الالكترونية بما يعرض حقوق الجهات المتعاملة إلى الخطر (Wright, 1995, 5).

ويعرف التوقيع الالكتروني بأنه بيانات في شكل الكتروني مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة اليها أو مرتبطة بها منطقيا، وأهميته بالنسبة لرسائل البيانات الالكترونية لا تقل عن أهمية التوقيع التقليدي في المستندات الورقية، سواء أكان توقيعاً يدوياً رقمياً أو توقيعاً إحيائياً قياسياً أو حتى توقيعاً رقمياً تشفيرياً (الزيدي، ٢٠٠٤، ٥٠).

ونجد أن بعض الدول العربية ومنها مصر والاردن قد سعت إلى إصدار قانون خاص بالتوقيع الالكتروني ينظم الاعتراف به، وذلك في محاولة لاحكام الرقابة على الصفقات عبر الانترنت من خلال دعم مصداقية رسائل البيانات بالتوقيع الالكتروني لتكون أدلة إثبات قانونية متكاملة تؤكد إتمام صفقات التجارة الالكترونية.

ثانياً - منهجية الدراسة

الفرضيات

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أسلوب التجارة الالكترونية وتطوير مقومات النظام المحاسبي.

ويمكن إختبار هذه الفرضية من خلال العلاقات الفرعية الآتية:

- وجود علاقة بين استخدام أسلوب التجارة الالكترونية وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.
- وجود علاقة بين استخدام أسلوب التجارة الالكترونية وتعديل القواعد والمعايير المحاسبية من قبل الهيئات المهنية المحلية المختصة.
- وجود علاقة بين استخدام أسلوب التجارة الالكترونية وتهيئة بيئة قانونية مناسبة لتنظيم العمل المحاسبي.

٢. يوجد تأثير لاستخدام أسلوب التجارة الالكترونية في تطوير مقومات النظام المحاسبي.

ويمكن إختبار هذه الفرضية من خلال التأثيرات الفرعية الآتية:

- يوجد تأثير لاستخدام أسلوب التجارة الالكترونية في تطوير نظام المعلومات المحاسبية.
- يوجد تأثير لاستخدام أسلوب التجارة الالكترونية في زيادة الإقبال على استخدام القواعد المحاسبية بما يؤدي إلى إهتمام الهيئات المهنية المحلية المختصة بوضع قواعد جديدة أو تعديل القواعد الموجودة لتصبح مناسبة أكثر للتغيرات الحالية.
- يوجد تأثير لاستخدام أسلوب التجارة الالكترونية في تهيئة بيئة قانونية مناسبة لتنظيم العمل المحاسبي.

أداة جمع البيانات

شكلت قائمة الاستبيان الاداة الرئيسة في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، وقد تألفت من ثلاثة أجزاء، خصص الجزء الاول منها للحصول على معلومات عامة عن الشركات عينة الدراسة، أما الجزء الثاني فقد خصص للتعرف على واقع التجارة الالكترونية المطبقة من قبل الشركات عينة الدراسة، وأخيرا الجزء الثالث وقسم إلى ثلاثة أقسام تعلق القسم الاول بالنظام المحاسبي المطبق والقسم الثاني بقواعد العمل المحاسبي، أما القسم الثالث فخصص لبيانات تتعلق بالبيئة القانونية المرتبطة بالجانب المنظم للعمل المحاسبي.اذ تم توزيع ٩٠ إستمارة عاد منها ٥٨، وأعتمد منها ٥٤ إستمارة وتم إهمال ٤، وامتنع ٣٢ عن الإجابة.

عينة الدراسة

تم تحديد إطار مجتمع الدراسة بالشركات التجارية العاملة في العراق والمطبقة لاساليب التجارة الالكترونية والمنتشرة في محافظات القطر، اذ تم تقسيمها إلى ثلاثة مناطق الاولى الشمال وضمت كل من دهوك، اربيل، زاخو والموصل بسبب طبيعة النشاط التجاري لهذه المحافظات واشتمالها على عدد كبير نسبيا من الشركات التجارية

مقارنة بغيرها. والمنطقة الثانية شملت الوسط، وتم اختيار بغداد بوصفها العاصمة واحتوائها على نسبة كبيرة من الشركات التجارية العاملة. أما المنطقة الأخيرة فشملت الجنوب، وتم اختيار محافظة البصرة لموقعها الجغرافي المهم وطبيعة النشاط التجاري مقارنة بغيرها من محافظات الجنوب. وقد تم توزيع بعض إستمارات الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني والبعض الآخر من خلال الزيارة الميدانية للشركات.

حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على محاسبي ومديري حسابات الشركات التجارية المطبقة لأساليب التجارة الالكترونية والموجودة في المحافظات المذكورة في العينة.

المعالجة الإحصائية

تم الاعتماد على مقياس الارتباط المتعدد في قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، التجارة الالكترونية (المتغير المستقل) وكل من النظام المحاسبي، القواعد المحاسبية والبيئة القانونية بوصفه متغيرات تابعة للتأكد من وجود علاقة بين استخدام التجارة الالكترونية وتطوير مقومات النظام المحاسبي، فضلا عن استخدام مقياس الانحدار للتعرف على تأثير التجارة الالكترونية في تطوير مقومات النظام المحاسبي بما يظهر الجهود المبذولة في تهيئة مقومات مناسبة لنمو التجارة الالكترونية.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على طبيعة علاقة استخدام التجارة الالكترونية بتطوير مكونات النظام المحاسبي وتأثيراتها، وقد تبين من تحليل نتائج الدراسة باعتماد برمجية SPSS أن علاقة الارتباط والتأثير بين مكونات الدراسة كانت كما يأتي:

١. وجود، رتباط ضعيف بين استخدام التجارة الالكترونية بوصفه متغيراً مستقلاً وكل من المتغيرات التابعة والمتمثلة بتطوير النظام المحاسبي، تعديل القواعد المحاسبية وتهيئة البيئة القانونية، اذ كانت نتائج الارتباط تشير إلى ٠,٠٦٨، ٠,١٦٣، ٠,١٠١ على التوالي وكما موضح في الجدول ١.

الجدول ١

علاقة استخدام أسلوب التجارة الالكترونية بتطوير مقومات النظام المحاسبي

المتغير المستقل	المتغيرات التابعة	مقياس الارتباط
التجارة الالكترونية	تطوير النظام المحاسبي	٠,٠٦٨
	تعديل القواعد المحاسبية	٠,١٦٣
	تهيئة البيئة القانونية	٠,١٠١

٢. تبين أن معامل الارتباط بين استخدام التجارة الالكترونية وتطوير النظام المحاسبي يساوي ٠,١٣١ مما يعني أيضا وجود ارتباط ضعيف بينهما.

ويمكن تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج بالاتي:

- إن استخدام أسلوب التجارة الالكترونية لم يؤد إلى إحداث اي تطوير ملحوظ في النظام المحاسبي سواء في مراحل تنفيذ النظام أو حتى أساليب التنفيذ، اذ لازالت الشركات تستخدم الاسلوب اليدوي في تنفيذ النظام المحاسبي والحصول على مخرجاته مع دمج السجلات المحاسبية لعمليات التجارة الالكترونية مع عمليات التجارة التقليدية.
- إن استخدام أسلوب التجارة الالكترونية لم يؤد إلى زيادة الاهتمام من قبل الشركات عينة الدراسة بتطبيق القواعد المحاسبية المحلية، إلى جانب قيامها بدمج الدخل الناتج عن التجارة الالكترونية مع الدخل الناتج عن التجارة التقليدية، فضلا عن عدم إهتمام الجهات الضريبية بالفصل بين الدخلين مع ما يرتبط بكل منهما من نفقات خاصة في ظل وجود الاختلافات الواضحة بينهما مع حالة التحرر التجاري الذي تفرضه التجارة الالكترونية، وانعكاسات ذلك على عدم وجود الاهتمام من قبل الهيئات المهنية المحلية بوضع قواعد محاسبية جديدة او حتى تعديل بعض القواعد الموجودة لتتناسب مع تلك المتطلبات.
- إن استخدام أسلوب التجارة الالكترونية لم يكن مترافقا مع تهيئة بيئة قانونية مناسبة، اذ وعلى الرغم من التزام الشركات عينة الدراسة بمتطلبات كل من قانوني التجارة والشركات العراقي فيما يتعلق بالمستندات والسجلات المحاسبية، الا أن القصور ظاهر بشكل واضح في هذين القانونين، اذ إن تطبيق قوانين التجارة التقليدية على التجارة الالكترونية لا يمكن أن يخدم التجارة الالكترونية بشكل فعال ولاسيما فيما يتعلق بالنقاط الآتية:
  - التعاقد الالكتروني.
  - حجية التوقيع الرقمي.
  - الدفع الالكتروني.

- الملكية الفكرية.
- الاختصاص القضائي.
- أمن البيانات (التشفير) وسريتها

ومن خلال ما تم عرضه يتضح رفض الفرضية القائمة على أساس وجود ارتباط بين استخدام أسلوب التجارة الالكترونية وتطوير مقومات النظام المحاسبي.

٣. وللتعرف على تأثيرات العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة تم استخدام تحليل الانحدار، وقد بينت نتائج الجدول ٢ الآتي:

الجدول ٢

تأثير استخدام أسلوب التجارة الالكترونية في تطوير مقومات النظام المحاسبي

المتغير المستقل	المتغيرات التابعة	مقياس الانحدار
التجارة الالكترونية	تطوير النظام المحاسبي	٠,١٨٢
	تعديل القواعد المحاسبية	٠,١٠٠
	تهيئة البيئة القانونية	٠,٠٧٤

أ. إن استخدام التجارة الالكترونية لم يؤثر في تطوير النظام المحاسبي المستخدم من قبل الشركات عينة الدراسة.

ب. إن استخدام التجارة الالكترونية لم يؤثر في زيادة الإقبال على استخدام القواعد المحاسبية، بما يؤدي إلى إهتمام الهيئات المهنية المحلية بوضع قواعد جديدة أو تعديل القواعد الموجودة لتصبح مناسبة أكثر للتغيرات الحالية.

جـ. إن استخدام التجارة الالكترونية لم يؤثر في زيادة الاهتمام بتهيئة بيئة قانونية مناسبة بوصفها مطلباً سابقاً للتجارة الالكترونية.

٤. ومن قياس الانحدار نجد أن النتائج تشير إلى عدم وجود تأثير لاستخدام أسلوب التجارة الالكترونية في تطوير مقومات النظام المحاسبي، اذ ظهر بأن معامل الانحدار يساوي ٠,١٣٥.

ويمكن تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج بالاتي:

- إن استخدام أسلوب التجارة الالكترونية لم يؤثر في تطوير النظام المحاسبي المستخدم من قبل الشركات عينة الدراسة، اذ لازالت تستخدم أنظمة محاسبية تقليدية على الرغم من إنتشار تقنية المعلومات.
- إن استخدام التجارة الالكترونية لم يؤثر في زيادة الإقبال على استخدام القواعد المحاسبية بما يؤدي إلى إهتمام الهيئات المهنية المحلية بوضع قواعد

جديدة أو تعديل القواعد الموجودة لتصبح مناسبة أكثر للتغيرات الحالية، اذ لازال تطبيق القواعد المحاسبية من قبل هذه الشركات عملية اختيارية، فضلا عن وجود قصور في تلك القواعد للاستجابة للمتطلبات التي تفرضها التجارة الالكترونية.

- إن استخدام أسلوب التجارة الالكترونية لم يؤثر في تهيئة بيئة قانونية مناسبة اذ لازالت البيئة القانونية في العراق عاجزة عن استيعاب التغيرات الناتجة عن التجارة الالكترونية وذلك نتيجة لعدم قدرتها بوضعها الحالي على التغلب على المشاكل المرتبطة بالنقاط الآتية:

- القيمة القانونية لسجلات الحاسب الالي، اذ لازالت تعتمد على اشتراط الكتابة والتوثيق في المستندات والسجلات المحاسبية بوصفها أدلة في الدعاوي القضائية.
- عدم الاعتراف بالتوقيع الرقمي.
- عدم وجود قوانين تنظم الملكية الفكرية.
- لا يوجد أي تعديل لقانون الضريبة يأخذ بنظر الاعتبار الدخل الناتج عن التجارة الالكترونية بشكل منفصل عن الدخل الناتج عن التجارة التقليدية لاعتبارات خاصة تتعلق بالأولى. ولاسيما في ظل عدم انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية.
- عدم اعتراف القانون بموثوقية الرسائل الالكترونية لتحل محل المستندات المحاسبية في عملية التعاقد الالكتروني، وإبرام العقود عبر الشبكة الدولية (الانترنت).
- لايوجد إعتبار لخصوصية التجارة الالكترونية والجهات المتعاقدة عند ظهور نزاعات محلية أو دولية ولاسيما فيما يتعلق بأمن وسرية البيانات.

ومن خلال ما تم عرضه يتضح رفض الفرضية القائمة على أساس وجود تأثير لاستخدام أسلوب التجارة الالكترونية في تطوير مقومات النظام المحاسبي.

١. وللتعرف على واقع التجارة الالكترونية في العراق وما حدث من تغيرات يمكن أن تسهم في توفير بيئة مناسبة لنمو هذا النوع من التجارة، يظهر من خلال الجدول ٣ الآتي:

الجدول ٣
واقع التجارة الالكترونية في العراق

أنماط التجارة الالكترونية	النسبة المئوية %
الإعلان والعرض	٦٣
البيع والشراء والدفع	٥١
مع المستهلك	٢٩
مع الموردين	٦٤
مع الشركات الاخرى	٧٢

ومقارنة نتائج الدراسة في الجدول ٣ مع ما عرضه تقرير الاسكوا لسنة٢٠٠٣ يظهر بعض الامل، اذ أظهرت الدراسة أن نسبة ٧٢% من العينة تمارس أسلوب التجارة الالكترونية مع الشركات الاخرى داخل القطر وخارجه ، ونسبة ٦٤% تمارس التجارة الالكترونية مع الموردين، في حين أن نسبة ٦٣% من الشركات تستخدم الشبكة للإعلان والعرض فقط.

كما أن نسبة ٥١% من الشركات عينة الدراسة تمارس عمليات البيع والشراء والدفع عبر الشبكة مستعينة بمصارف في الدول المجاورة تقدم خدمة الدفع الالكتروني.

غير أن انخفاض نسبة استخدام أسلوب التجارة الالكترونية مع المستهلك لتصل إلى ٢٩% يترتب عليه ضعف في تقبل المجتمع العراقي لهذا النوع من التجارة مقارنة بالمستهلك في الدول الاخرى، وقد يكون هذا نتيجة لعدم وجود الثقة في الاساليب المستخدمة لنقل السلع والخدمات والدفع الالكتروني من جهة إلى جانب ما تعانيه البنية الأساسية من دمار ونقص في التكنولوجيا من جهة اخرى.

توصيات الدراسة

يعبّر مدى كفاءة مقومات النظام المحاسبي عن مقدرة البيئة الاقتصادية على إستيعاب المتغيرات الجديدة المعروفة بثورة الاقتصاد الرقمي القائمة على أساس التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات. هذا على إعتبار أن الاقتصاد والمحاسبة وجهان لعملة واحدة.

وانطلاقا من إعتبار أساسي يقوم على أن المحاسبة اليوم لا يمكن أن تعمل في بيئة منفردة بعيدا عن عناصر ومتغيرات تشكل دعائم أساسية لكل ركن بما يحقق التكامل والارتباط بشكل فعال في خطوة حقيقية لزيادة كفاءة هذه المكونات، بما يدعم البيئة العامة لممارسة التجارة الالكترونية لانها باتت تشكل أمراً لابد منه خصوصاً في ظل الانسحاب التدريجي للأنماط التقليدية للتجارة.

وعلى ضوء ما تم عرضه من نتائج الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات التالية:

١. فيما يتعلق بتطوير النظام المحاسبي

- استخدام أنظمة محاسبية آلية والاعتماد بشكل كلي على السجلات الآلية واستخراج تقارير الكترونية. اذ لحظ أن غالبية عينة الدراسة مازالت تستخدم أنظمة محاسبية يدوية، والقليل منها جدا يستخدم أنظمة آلية، وذلك إلى جانب الانظمة المحاسبية اليدوية، مما يترتب عليه ارتفاع في تكلفة النظام المحاسبي من جهة وزيادة في الجهد الخاص بالموارد البشرية والوقت المطلوب لإعداد مخرجات النظام المحاسبي والمقارنة بين مخرجات كلا النظامين من جهة اخرى. ومن أبرز أنواع برامج المعلومات التي يمكن استخدامها CDF, CSV, XML, HTML

- الحاجة الماسة إلى تطوير أنظمة محاسبية آلية محلية، اذ وجد أن بعض الشركات تستخدم أنظمة محاسبية آلية لاتينية في حين أن النظام المحاسبي المعتمد في العراق من قبل الشركات هو النظام المحاسبي الموحد الخاص بالوحدات الاقتصادية، مما يظهر معه إختلاف في اللغة من جهة والمعالجات المحاسبية من جهة أخرى لينصب ذلك على مخرجات النظام فيما بعد وما يتطلبه ذلك من جهد ووقت لتعديلها بما يتناسب ومتطلبات النظام المحاسبي الموحد الخاص بالوحدات الاقتصادية.
- الاعتماد على الرسائل الالكترونية في إثبات المعالجة المحاسبية للاتفاقيات في السجلات الآلية بدلاً من استخدام المستندات الورقية، اذ ظهر بأن غالبية الشركات عينة الدراسة لازالت تعتمد في ممارستها للتجارة الالكترونية على بعض الاساليب القديمة المستخدمة في التجارة التقليدية، مما يتطلب وقتاً أكبر لاتمام صفقات التجارة الالكترونية، وفي هذا المجال يمكن استخدام أسلوب العقد الاساسي خطوة تمهيدية لتسهيل عملية الانتقال إلى الرسائل الالكترونية فيما بعد.
- العمل على إستحداث مواقع الكترونية فعالة للمصارف العراقية مع ربط أنظمتها المحاسبية مع شبكة الانترنت من خلال استخدام برمجيات محاسبية Based Software والعمل على إستحداث وسائل الدفع الالكتروني، لتسهيل عملية تقديم الخدمات الالكترونية للزبائن داخل العراق وخارجه مع توفير التدريب اللازم للكوادر البشرية.

٢. فيما يتعلق بالقواعد والمعايير المحاسبية

بما أن تطبيق القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق ما زال اختياريا لهذا علينا:

- الاتجاه نحو زيادة الاهتمام بتطبيق القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي واكتسابها صفة الالزام، لما لذلك من أثر واضح في خدمة تطوير المحاسبة في العراق ولاسيما في ظل الصياغة الحالية لتلك القواعد التي نجدها منسجمة مع المعايير المحاسبية الدولية بما يوفر فرصة مناسبة لتسهيل مهمة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية التي من أهم شروطها تطبيق تلك المعايير هذا من جهة، أما من الجهة الاخرى فهو يسهل على الشركات العراقية العمل في حالة رغبتها الدخول إلى الاسواق العالمية.
- تطوير تلك القواعد اذ إن إجراء مقارنة بين عدد القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي مع عدد المعايير المحاسبية الدولية يظهر فجوة كبيرة فلازال عدد القواعد المحلية الصادرة لايزيد عن ١٥ قاعدة في حين تجاوز عدد المعايير الدولية الاربعين معيارا، وتزداد هذه المهمة صعوبة مع

ظهور التجارة الالكترونية، حيث نجد أن هناك مجموعة من النقاط يفترض العمل على تنظيمها ضمن قواعد محاسبية مثل:

- استخدام وسائل الدفع الالكتروني وما ينتج عنها من نفقات وتحديد مستوى الاعتراف بها.
- أساليب التحاسب الضريبي على السلع غير الملموسة. في ظل الانتقال الخاص لها عبر الشبكة واختلاف التكاليف المحيطة بالعملية ومن ثم الدخل الناتج عنها.
- مهارات التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين، وما يرتبط بها من قواعد تنظم أداء العمل والسلوك لدى المحاسبين.

٣. فيما يتعلق بالبيئة القانونية

لقد أشار قانون الاونستيرال في المادة ٥ منه إلى وسائل الاعتراف القانوني برسائل البيانات بديلاً للمستندات الورقية ومن خلال ما تقدم تظهر هنا الحاجة الماسة إلى:

- توفير متطلبات التجارة الالكترونية وما يرتبط بها من تقنية للمعلومات في ظل التكنولوجيا الحديثة، ولاسيما فيما يتعلق بالعناصر الآتية:
- الاعتراف بالتوقيع الرقمي.
- الإعتماد على الرسائل الالكترونية لتحل محل المستندات الورقية في إثبات إبرام التعاقد الالكتروني.
- إثبات موثوقية السجلات الآلية وما تحتويه من بيانات وإعتمادها في الدعاوى القضائية.
- الأخذ بنظر الاعتبار تجارب الدول الاخرى في صياغة القوانين المحلية والاستفادة من القوانين الإنموذجية والاتفاقيات الدولية التي تم إعدادها لحد الان كالقوانين التي أعدتها لجنة الامم المتحدة، كالقانون التجاري الدولي (الاونستيرال)، قانون التحويلات الدائنة الدولية للعام ١٩٩٢، القانون الإنموذجي للعام ١٩٩٦ ومشروع القواعد الموحدة الخاصة بالتوقيعات الالكترونية.
- استخدام تقنية التشفير للمحافظة على سرية بيانات الشركة كاستخدام تقنية SSL.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. تقرير الامم المتحدة والبنك الدولي، "التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق"، أكتوبر، ٢٠٠٣.
٢. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، ديسمبر، ٢٠٠٣.

٣. جمال نادر، "أساسيات ومفاهيم التجارة الالكترونية"، الطبعة الاولى، دار الاسراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥.
٤. حسانة محي الدين، "اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات"، الأردن، مؤتمر للفترة ١٦-١٧/١٠/٢٠٠٢.
٥. سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، "التجارة الالكترونية"، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٤.
٦. سهير عبد الباسط، "اتساع الفجوة الرقمية بين الدول العربية والدول المتقدمة"، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع www.annabaa.org، آذار ٢٠٠٥.
٧. طلال أبو غزالة وشركاه الدولية، غرفة التجارة الدولية، على الموقع www.iccarab.org، ٢٠٠٤.
٨. طلال أبو غزالة، " الحكومة الالكترونية"، على الموقع www.ascasociet.org، ٢٠٠١.
٩. طلال أبو غزالة، " العولمة ومهنة المحاسبة"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد١٠٢، تموز - أب، ١٩٩٧.
١٠.طلال أبو غزالة، المجمع العربي للإدارة والمعرفة، على الموقع www.akms.org، نيسان ٢٠٠٥.
١١.عبد الرحمن التويجري، "معوقات توافق معايير المحاسبة المحلية مع المعايير الدولية وطرق العلاج"، جامعة الملك سعود، كلية الادارة والاقتصاد، على الموقع www.ksu.edu.sa.
١٢.محمد شريف توفيق، "أثر التجارة الالكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية بالتطبيق على استخدام القطاع المصرفي لوسائل الدفع الالكترونية"، مجلة كلية التجارة جامعة الزقازيق، المؤتمر العلمي السنوي الرابع، مصر، مايو ٢٠٠٤.
١٣.محمد شريف توفيق، "أساليب تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية والمحاسبة عنها"، ٢٠٠١، على الموقعwww.mstawfik7p.com.
١٤.مركز البحوث المالية والمصرفية، " الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS إلى أين؟"، مجلة دراسات مالية ومصرفية، عدد ٣، ١٩٩٨.
١٥.وليد الزيدي،" التجارة الالكترونية عبر الانترنت - الموقف القانوني"، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٤.
١٦.يوسف أبو فارة، "واقع الانترنت والتجارة الالكترونية والخدمات المصرفية الالكترونية العربية، على الموقع www.yuusuf-abufara.net، ٢٠٠٣.

ثانياً - المراجع باللغة الاجنبية

1. Andreas I. Nicoulaou," A contingency Models of Perceived Effectiveness in Control Effects", international journal of accounting information systems, 1, 2000.
2. Arthur J. Cockfield, "Balancing National Interests in the Taxation of Electronic Commerce Business Profits", on www.ssrn.com, 1999.
3. Benjamin Wright, "Eggs Baskets: Distribnting the Risks of Electronic Signatures ", on www.infohaus.com, June 1995.
4. Efraim Turban and David King, "Introduction to E- Commerce", prentice hall, United States of America, 2003.

5. European Commission Information, society directorate," Electronic Commerce- an Introduction", 12 July 1999.
6. Ichiro Kobayashi, "Private Contracting and Business Models of Electronic Commerce", on www.ssrn.com,id=1424, Winter2003.
7. Mark A. Lemley," Standardizing Government Standard- setting Policy for Electronic Commerce", on www.ssrn.com, 1999.
8. Michael Vitale, Peter Weill, Jeamne Ross," From Place to Space: Migrating to Profitable Electronic Commerce Business Models", on www.ssrn.com,id=305717, November 2001.
9. Richard W. Houston, Gary K.Taylor, "Consumer Perception Gap", on www.ssrn.com, January 1999.
10. Yves Gendron, Michael Barrett," Professionalization in Action: Accountants Attempt at Building Anet Work of Support for the Web Trust E- Commerce Seal of Assurance", on www.ssrn.com, February 2002.